الاحتفال باليوم العالمي للسكان 2025

تأكيد على رعاية المواطن وحماية حقوقه وحرياته وضمان حصوله على حياة كريمة

رئيس الوزراء: بلادنا لديها ميزة تنموية كبرى تتمثل في التركيبة السكانية الشابة

مسؤوليتنا المشتركة تكمن في الاستثمار في الطاقات الواعدة وتعزيز الفرص

نجدد التزام الحكومة بالعمل مع الشركاء في الداخل والخارج لوضع السياسات والبرامج التي تراعي البعد السكاني

عدن / سبأ:

شهد رئيس مجلس الوزراء، سالم صالح بن بريك، أمس ، في العاصمة الموقتة عدن، الاحتفال باليوم العالمي للسكان 2025، والذي أقامه المجلس الوطني للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، تحت شعار (تمكين الشباب من تكوين الأسر التي يريدونها في عالم عادل ومفعم بالأمل).

وفي الاحتفال ألقى دولة رئيس الوزراء رئيس المجلس الوطني للسكان كلمة، نقل في مستهلها للحاضرين تحيات فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي وإخوانه نواب رئيس مجلس القيادة الرئاسي ،الذين يولون اهتمام لدعم جهود الحكومة التي تعتبر القضية السكانية مسؤولية وطنية مشتركة، وحريصةٍ على الموازنة بين النمو السكاني وتحقيق التنمية المستدامة.. لافتا الى ان الاحتفال باليوم العالمي للسكان، مناسبة سنوية لاستحضار أهمية الاستثمار في الإنسان باعتباره الثروة الحقيقية، وركيزة التنمية المستدامة، وأساس النهضة الشاملة، إضافة إلى تعزيز الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان والصحة والأسرة.

وقال «إن احتفالنا بهذا اليوم هو لتجديد التأكيد بأن بناء الدولة يبدأ من رعاية المواطن، وحماية حقوقه وحرياته وضمان حصوله على التعليم والصحة والعمل والحياة الكريمة».

وأضاف « لقد حبا الله بلادنا بميزة تنموية كبرى تتمثل في التركيبة السكانية الشابة التي تمثل قوة تغيير وبناء هائلة، حيث يقدر عددهم بنحو 12 مليون شاباً وشابة في الفئة العمرية 15 - 29 عاما، ومن هنا فإن مسؤوليتنا المشتركة تكمن في الاستثمار في هذه الطاقات الواعدة من خلال تعزيز فرص التعليم النوعي والرعاية الصحية الشاملة، وتوفير فرص العمل المنتج، بما يمكنهم من الإسهام الفاعل في دفع عجلة التنمية المستدامة، ويترك أثرًا إيجابيًا على مستقبل الاقتصاد والمجتمع».

وتطرق رئيس الوزراء، الى الظروف الاستثنائية الصعبة التي تعيشها اليمن جراء الحرب وتداعياتها الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، وما خلفته من تحديات كبيرة مست الأمن الغذائي، والخدمات الصحية والتعليم، وفرص العمل، إلى جانب النزوح الداخلي وتزايد معدلات الفقر والبطالة.. مؤكداً انه مع كل ذلك، فقد أثبت الشعب قدرته على الصمود ومواجهة الأزمات، وهو ما يلقي على عاتقنا مسؤولية الارتقاء الى مستوى ذلك الصمود ومضاعفة الجهود لتوفير احتياجات شعبنا وبناء مستقبل أفضل لأبنائنا.

ووجه بن بريك المؤسسات الحكومية بمراجعة الأولويات بشكل مستمر وبما ينسجم مع طبيعة التحديات الراهنة.. وقال « في ظل الحروب والأزمات الاقتصادية العاصفة، واضطراب سلاسل الإمداد، وتنامي التهديدات للأمن الغذائي إضافة إلى التغيرات المناخية تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة ترتيب السياسات والبرامج الوطنية على أسس علمية ولا سبيل إلى ذلك إلا بالاعتماد على بيانات سكانية دقيقة تسهم في صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية واقعية ورشيدة قادرة على مواجهة التحديات وبناء مستقبل مستدام».

وأكد رئيس الوزراء ان الحكومة تولي أهمية خاصة للسياسات السكانية والتنموية، إدراكا منها للترابط الوثيق بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.. موضحا ان التخطيط السليم للموارد وتحسين الخدمات الأساسية، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز الصحة الإنجابية، تعد أولويات وطنية لا غنى عنها لتحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية.

وجدد التزام الحكومة بالعمل مع الشركاء في الداخل والخارج لوضع السياسات والبرامج التي تراعي البعد السكاني، وتفتح آفاقًا أوسع للاستثمار في رأس المال البشري، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة 2030.. مجددا الدعوة للمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم اليمن في هذا المسار، من خلال بناء القدرات، ودعم برامج الصحة والتعليم وتمكين الفئات الأكثر ضعفا، لاسيما النساء والأطفال والشباب.

وقدم دولة رئيس الوزراء في ختام كلمته الشكر للمجلس الوطني للسكان على تنظيم الفعالية بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.. منوهاً بالجهود المتواصلة للصندوق في تعزيز الشراكة مع الحكومة، واهمية استمرار هذا التعاون وأن تتسع فوائده لخدمة قضايا السكان والتنمية في اليمن.

كما وجه الشكر والتقدير لكل الشركاء في المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية.. مؤكدا أن الحكومة ستظل شريكا فاعلا في كل ما من شأنه خدمة المواطن اليمني وتعزيز صموده وبناء مستقبل مزدهر لأجياله القادمة.

من جانبه أوضح وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح، أن مناسبة اليوم العالمي للسكان، هي وقفة تأمل في واقعنا الديموغرافي، وفرصة لإطلاق رسائل قوية تعكس التحديات السكانية والإنسانية والتنموية في اليمن، وتحديداً ما يتصل بالشباب الذين يشكلون أكثر من 60 بالمائة من السكان.. متطرقاً إلى التحديات السكانية في اليمن، وتأثر اليمن بالحرب الممتدة منذ عشر سنوات، وما تبعها من أزمات إنسانية خانقة، وكذا إلى دور الشباب في القطاع الصحي والتنمية السكانية.

ودعا إلى إطلاق برامج وطنية لدعم الشباب، وتوسيع شراكات وزارة الصحة مع الجامعات والمنظمات المحلية والدولية، ودمج البُعد السكاني في الخطط التنموية على المستوى الوطني والمحلي، وبناء حملات مجتمعية يقودها الشباب تركز على التوعية بأهمية التخطيط الأسري والصحة الإنجابية، باعتبارها جزءا من الحقوق الإنسانية.

فيما أكد أمين عام المجلس الوطني للسكان الدكتور نجيب الحميقاني، على أهمية الاستثمار في الشباب لمواكبة التحولات العالمية وبناء مستقبل مستدام .. متطرقا إلى السياسة السكانية ومبادئها والتي تتضمن قيم وثوابت مجتمعية منصوص عليها في الدستور والمواثيق المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

من جهتها نوهت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن انشراح أحمد، بإحياء فعالية اليوم العالمي للسكان 2025م في اليمن، وإطلاق تقرير حالة سكان العالم 2025م، مع التركيز على أهم النتائج ذات الصلة بالواقع اليمني.. داعية إلى ضرورة الاهتمام بالشباب من أجل بناء عالم ومستقبل أفضل للجميع يسوده السلام والتقدم، وكذا أهمية توفير فرص التعليم والعمل للشباب والحد من البطالة.. مؤكدة أن تمكين الشباب وتوسيع نطاق الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل هي خطوات جوهرية لمستقبل اليمن، وحرص الصندوق على استمرار جهوده المشتركة لتعزيز البيانات السكانية لضمان فعالية التدخلات في دعم سكان اليمن وخاصة الشباب.

وجرى خلال الفعالية بحضور عدد من أعضاء مجلس النواب، ووزيري الشباب والرياضة نائف البكري، والإدارة المحلية حسين الأغبري، ومدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور علي عطبوش، ونواب ووكلاء عدد من الوزارات وممثلي البعثات الدبلوماسية والمنظمات الأممية والدولية والمحلية، استعراض ريبورتاج عن أهم أنشطة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، وتقرير حالة سكان العالم لعام 2025م الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وزير الخارجية يعود إلى عدن

عدن / سبأ :

عاد وزير الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتور شائع الزنداني، امس ، إلى العاصمة المؤقتة عدن، بعد مشاركته في أعمال الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في مدينة جدة السعودية.

حيث زار الوزير، القنصلية العامة للجمهورية اليمنية بمدينة جدة، وكان في استقباله القنصل العام السفير علوي بافقيه، ومدير عام الشؤون المالية والإدارية، السفير عبدالناصر مثنى، للاطلاع على سير العمل في مختلف الأقسام، ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين اليمنيين المقيمين في المملكة، واستمع إلى شرح تفصيلي من القنصل العام حول جهود القنصلية في خدمة أبناء الجالية وتسهيل معاملاتهم اليومية.

وخلال جولته التفقدية التي شملت مركز إصدار البطاقة الشخصية، وأقسام الهجرة والجوازات والإصدار الآلي، شدّد الوزير الزنداني على أهمية تحسين الأداء وتبسيط الإجراءات، وعدم السماح باي تجاوزات بما يضمن تقديم خدمات ميسّرة وسريعة للمغتربين..مؤكداً أن رعاية شؤون المواطنين في الخارج تمثل أولوية رئيسية للوزارة.

كما التقى وزير الخارجية وشؤون المغتربين، بالموظفين العاملين في القنصلية..مثمّنا جهودهم في خدمة أبناء الجالية، وحثهم على التفاعل المباشر مع المراجعين، وبذل المزيد من الجهد لتذليل الصعوبات التي تواجه المغتربين..مشددا على ضرورة تعزيز قنوات التواصل المستمر مع الجالية اليمنية في المملكة، باعتبارها شريكاً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على الهوية الوطنية.

أشاد بالدعم الهولندي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية

وزير الداخلية يستعرض مع اللجنة العسكرية والأمنية في عدن أبرز التحديات

عدن / خاص :

التقى وزير الداخلية، اللواء الركن إبراهيم علي حيدان، امس في العاصمة المؤقتة عدن، رئيس اللجنة العسكرية والأمنية، اللواء الركن هيثم قاسم طاهر، وأعضاء اللجنة، لمناقشة تنفيذ موجهات اللجنة الأمنية والعسكرية للقوات المسلحة والأمن، والمقرة من رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الدكتور رشاد محمد العليمي.

وخلال اللقاء، استعرض وزير الداخلية أبرز النقاط التي تم العمل عليها من موجهات اللجنة الأمنية والعسكرية بمختلف القطاعات والوحدات التابعة للوزارة، مشيرًا إلى التحديات التي تواجه سير العمل نتيجة انقلاب المليشيات الحوثية، وتداعياته على البنية المؤسسية للوزارة مؤكدا على دور اللجنة في المساهمة في تذليل الصعوبات التي تواجه الوزارة لتنفيذ بعض الموجهات.

وأشار اللواء حيدان إلى استمرار العمل على إقرار الترقيات الدورية المستحقة لمنتسبي الوزارة، مؤكدًا اهتمام الوزارة بإعادة فتح وتأهيل المنشآت التعليمية التابعة لها، بما يسهم في رفع كفاءة الكوادر الأمنية وتأهيلها بما يتواكب مع متطلبات المرحلة.

كما نوّه وزير الداخلية إلى أهمية الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي يقودها دولة رئيس الوزراء، الأستاذ سالم بن بريك، مؤكدًا أن انعكاسات هذه الإصلاحات بدأت تلمسها مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك منتسبو المؤسسة الأمنية.

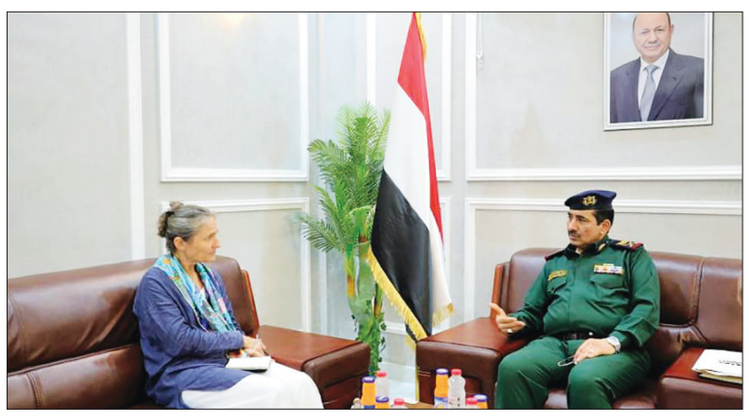

من جانبه، عبّر رئيس اللجنة العسكرية والأمنية، اللواء الركن هيثم قاسم طاهر، عن ترحيبه بلقاء وزير الداخلية، مشددًا على أن اللجنة تمثل عامل دعم ومساندة للمؤسستين العسكرية والأمنية، خصوصًا في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

وأشاد اللواء طاهر بجهود وزارة الداخلية خلال الفترة الماضية، وتفاعلها الإيجابي مع توجيهات اللجنة العسكرية والأمنية، مشيرًا إلى أهمية تكامل الأدوار بين مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار.

كما استمع وزير الداخلية، خلال اللقاء، إلى عدد من المداخلات من أعضاء اللجنة حول جملة من القضايا الأمنية، حيث جرى تبادل الرؤى حول سبل تعزيز التنسيق المشترك وتجاوز التحديات الراهنة.

وفي سياق آخر أشاد وزير الداخلية، اللواء الركن إبراهيم حيدان، بدعم مملكة هولندا الصديقة في تعزيز قدرات وزارة الداخلية في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية، من خلال مشروع التحقيق الجنائي الرقمي، الذي تنفذه منظمة الإصلاح الجنائي الدولية.

وأكد وزير الداخلية، خلال لقائه، في العاصمة المؤقتة عدن، سفيرة مملكة هولندا لدى اليمن جانيت سيبين، أهمية الدعم الهولندي في تعزيز قدرات الكوادر الأمنية اليمنية، في ظل التوسع المتسارع للجرائم السيبرانية التي تستهدف فئات المجتمع المختلفة..مشددًا على ضرورة استمرار هذا النوع من الدعم الفني والتقني والتدريبي لبناء منظومة أمنية متطورة قادرة على مجابهة التحديات الحديثة.

و بحث الجانبان سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين في المجال الأمني، لاسيما ما يتعلق بتبادل الخبرات، وتطوير البنية التحتية الأمنية، وتقديم الدعم التقني والفني لمراكز التحقيق الجنائي.

من جهتها، أكدت السفيرة الهولندية، حرص بلادها على استمرار دعم جهود الحكومة اليمنية في المجال الأمني، وخاصة في القضايا المتعلقة بالتحقيقات الجنائية الرقمية، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود.. مشيرةً إلى أن مملكة هولندا تولي اهتمامًا خاصًا بتحقيق الاستقرار في اليمن وتعزيز مؤسسات الدولة.

و اطلع وزير الداخلية، والسفيرة الهولندية، على التجهيزات الفنية والتقنية الخاصة بمشروع التحقيق الجنائي الرقمي، حيث قدّم فريق المشروع شرحًا تفصيليًا حول مكونات المشروع ومراحله المختلفة، والتي تشمل التدريب والتأهيل وبناء القدرات للكوادر الأمنية المختصة.